

## الباب الأول

### المقدمة

#### ١. خلفية البحث

إن بني آدم لا تتمّ مصالحتهم إلا بغيرهم لحاجة بعضهم إلى بعض، لأن بني آدم أو الإنسان مدنيّ بالطبع أو الاجتماع. عرفنا أن كلّ اجتماع يؤدي إلى التنازع و التزاحم و بسبب حبّ الذات و الحرص علي المصالح الذاتية و الشخصية، و التنازع بفضي غالباً إلى الخصام و الصراع بين الناس في المجتمع إذا لم تنظم الحقوق و تحدد الواجبات، و يتمّ ذلك بوجود الإمامة أو الخليفة. قال الماوردي<sup>١</sup> :  
تجب الإمامة عند طائفة عقلا لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظلم، و يفصل بينهم في التنازع و التخاصم، و لو لا الولاية لكانوا فوضي مهملين، و همجا مضاعين، وقد قال الأفوه الأودي و هو شاعر جاهلي :

" لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم : و لا سراة إذا جمالمهم سادوا" قال النسفي<sup>٢</sup> : و المسلمون لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، و إقامة حدودهم، و سد ثغورهم، و تجهيز جيوشهم،

---

١ الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، د.س،

٢ التفتازاني، شرح العقائد النسفية، دار الفكر، لبنان، بيروت، ص : ١٤٢ / البغدادي، أصول الفقه، د.ط، استنبول، ١٩٢٨ ص : ٢٧١ / أشعري، مقالات الإسلاميين، ج. ٢، القاهرة،

واحد صداقاتهم و قهر المتغلبة و المتلصصة و قطاع الطريق و إقامة  
الجمع و الأعياد و قطع المنازعات الواقعة بين العباد، و قبول  
الشهادات القائمة علي الحقوق، و تزويج الصغار و الصغيرات الذين  
لا أولياء لهم، و قسمة الغنائم.

وقال الله عز وجل : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا  
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ<sup>٣</sup>. ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا، و  
هم الأمة المتآمرون علينا. و نزلت هذه الآية في الرعية من الجيوش و  
غيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك، في قسمهم و  
حكمهم و مغازيهم و غير ذلك، إلا أن يأمرُوا بمعصية الله تعالى فإذا  
أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق<sup>٤</sup> و اتفق جمهور  
العلماء أن معني أولي الأمر في تلك الآية هو الإمامة أو الخليفة التي  
كلها تدور حول الجمع بين زعامة الدين و الدنيا، و أن الإمام يرعاها  
و يحوطهما بنظره معا و أنه يسوس الدنيا علي مقتضى الشرع.

إن نصب الإمام أو الخليفة واجب قد عُرف وجوبه في الشرع  
بإجماع الصحابة و التابعين، لأن أصحاب رسول الله صلي الله عليه و  
سلم عند وفاته بادروا إلي بيعة أبي بكر رضي الله عنه و تسليم النظر  
إليه في أمورهم، و كذلك في كل عصر بعد وفاة الرسول و أبي بكر و  
لم يترك الناس هذه الأمور في عصر من الأعصار و استقر ذلك إجماعاً  
دالاً علي وجوب نصب الإمام. و قد رأي بعض الناس أن نصب

<sup>٣</sup> سورة النساء : ٥٩

<sup>٤</sup> ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الشعب، القاهرة، ١٨١٠، ص : ١٥-١٦

الخليفة يجبّ عقلا للحاجة إلى زعيم يمنع التظالم، و يفصل بين الناس في التنازع و التخاصم.

و إذا تقرّر أن هذا النصب واجب بإجماع فهو من فروض الكفاية و راجع إلى اختيار أهل العقد و الحل فتعين عليهم نصبه و يجب علي الخلق جميعا طاعته ° و لا بد لأهل العقد و الحل النظر إلى شروط الخليفة، لأن الخليفة له واجبات عظيمة لتنفيذ تلك الأمانة. و من بعض أهم مسائل الخليفة هي شروط الخليفة و واجباته. و قد اختلف العلماء في هذين الأمرين، منهم الماوردي و ابن خلدون.

الماوردي هو عالم في علم الفقه و علوم الحديث و مفكر ذكي في السياسة الإسلامية. اسمه الكامل أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي. إنه فقيه شافعي من الكبار في القرن العاشر، و موظف كبير في أيام القائم العباسي ببغداد. وهو فقيه من فقهاء الشافعي الذي بدل جهده في التفكير عن السياسة الإسلامية، خاصة في أمور الخلافة الإسلامية<sup>٦</sup>.

و أما ابن خلدون هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن أبي بكر محمد بن الحسن<sup>٧</sup>. إنه مؤرخ و فيلسوف اجتماعي عربي. من أعلام زمانه في الإدارة و السياسة و القضاء و الأدب و العلوم. و قد نجد زيادة اسم ابن خلدون بالملكي. لقب الناس ابن خلدون بالملكي لأن

° ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت، ص: ١٩٣

<sup>٦</sup> Abdul Aziz Dahlan, *Ensiklopedi Hukum Islam*, Ichtiar Baru Van Voeve, Jakarta, 1996, hal : 1162

<sup>٧</sup> Dewan Redaksi Ensiklopedi Islam, *Ensiklopedi Islam (2)*, Ichtiar Baru Van Voeve, Jakarta, 1994 hal : 158.

ابن خلدون هو متبع لمذهب إمام مالك بن أنس. خاصة بعد أن توجه إلى المشرق و استقرّ في مصر و تولى قضاء المالكية<sup>٨</sup>.

إن الماوردي فقيه شافعي من كبار القرن العاشر و أمّا ابن خلدون فقيه مالكي في القرن الثامن، بهذه الأسباب اختلف آراء الماوردي و ابن خلدون و خاصة في مسائل الخليفة، فلذلك أراد الباحث أن يبحث آرائهما في شروط الخليفة و واجباته (دراسة مقارنة)

## ٢. توضيح العنوان

اختار الباحث لهذا البحث العلمي الموضوع "الماوردي و ابن خلدون في شروط الخليفة و واجباته". و قبل الخوض إلى البحث أراد الباحث أن يبيّن الموضوع إجمالياً :

الخليفة لغة : من كلمة "خلف - يخلف معناها : من يخلف غيره و يقوم مقامه أو الإمام ليس فوقه إمام<sup>٩</sup> و أمّا الخليفة اصطلاحاً معناها : رياسة تامة عامة، تتعلق بالخاصة و العامة في مهمات الدين و الدنيا، متضمنها : حفظ الحورة، و رعاية الرعية، و إقامة الدعوة

<sup>٨</sup> Ali Abdul Wahid Wafi, *Ibnu Khaldun Riwayat Dan Karyanya*, Grafiti Press, Jakarta, 1985, hal : 3.

<sup>٩</sup> لويس، المنجد في اللغة و الاعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، ١٩٨٦، ص : ١٩٢

بالحجة و السيف، وكف الجنف و الحيف، و الانتصاف للمظلومين  
الظالمين و استيفاء الحقوق من الممتنعين و إيفائها علي المستحقين<sup>١٠</sup>.

الماوردي هو (أبو حسن) (ت. ٤٥ هـ - ١٠٥٨ م) : فقيه  
من كبار مذهب الشافعي، و لد بالبصرة. و تولي القضاء في أيام القائم  
العباسي ببغداد. مال إلي المعتزلة. من كتبه : "أدب الدين و الدنيا،  
الأحكام السلطانية في السياسة المدينة الشرعية، "أعلام النبوة"،  
"الحاوي" في الفقه<sup>١١</sup>.

ابن خلدون (عبد الرحمن أبو زيد) (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) هو  
مؤرخ و فيلسوف اجتماعي عربي، من أعلام زمانه في الإدارة و  
السياسة و القضاء و الأدب و العلوم، ولد في تونس و توفي بالقاهرة،  
تولي أعمالا سياسية في فاس و غرناطة و تلمسان و لقي دسائس و  
وشايات ثم توجه إلي المشرق و استقر في مصر و تولي قضاء المالكية،  
ألف في التاريخ فكان فيه مؤسساً و رائدا لعلم فلسفة التاريخ و  
الاجتماع و ذلك في مقدمته الشهيرة لكتاب العبر، و قد ارسى فيها  
أسس علم الاجتماع<sup>١٢</sup>.

<sup>١٠</sup> محمد شاكر الشريف، الطريق إلي الخلافة، دار النهضة الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢،

<sup>١١</sup> لويس، المرجع السابق، ص : ٥١٨

<sup>١٢</sup> نفس المرجع، ص : ٧

### ٣. الدواعي

أما الدواعي التي تدفع الباحث إلى اختيار هذا العنوان ترجع إلى

الأمور الآتية :

١. إن الخليفة للمجتمع لا بد إقامتها لتنفيذ أحكامهم و تنظيم أمورهم.
٢. إن الماوردي و ابن خلدون عالمان في الأمور السياسية في زمانهما
٣. الماوردي هو فقيه شافعي و أما ابن خلدون فقيه مالكي
٤. اختلف الماوردي و ابن خلدون في بعض آرائهما في هذه المسألة.

### ٤. تحديد المسألة

إنّ مسألة الخلفية واسعة، و بحثه العلماء لكل زمان من الأزمنة. و اختلف بعضهم بعضا بآرائهم القوية و الوطيدة حتى لا تنتهي المسألة في زماننا. منهم الماوردي و ابن خلدون، فلذلك أراد الباحث أن يحدد هذه المسألة فيما يلي :

١. ما شروط الخليفة و واجباته عند الماوردي
٢. ما شروط الخليفة و واجباته عند ابن خلدون
٣. ما وجه الاتفاق و الاختلاف بينهما

## ٥. أهداف البحث

الأهداف التي تمني أن يصل إليها الباحث هي :

١. الكشف عن رأي الماوردي في شروط الخليفة و واجباته
٢. الكشف عن رأي ابن خلدون في شروط الخليفة و واجباته
٣. الكشف عن وجه الاتفاق و الاختلاف بينهما

## ٦. أهمية البحث

يرجو الباحث بهذا البحث الحصول علي نتائج البحث في

الأمور الآتية :

١. زيادة المعلومات للباحث في المسألة السياسيّة، و خاصة مسألة الإمامة أو الخليفة.
٢. إعانة الفكر في خزانة العلوم الإسلاميّة خصوصاً في مسألة الخليفة.
٣. حمل طلاب كلية الشريعة إلي فكر عميق في مسألة الخليفة.

## ٧. منهج البحث

للحصول إلى البحث العلمي في هذه المسألة يعتمد الباحث علي الدراسة المكتبية بمطالعة الكتب المتعلقة به تعلقا متينا التي تكون مراجع البحث و يشمل تحليل الحقائق علي المناهج التالية :

١. المنهج التاريخي (*Historical Method*) هو الوسيلة الموصلة إلى النظريات العلمية بتحليل الوثائق وهي أيضا كمنبع الحقائق ومصدرها حيث يكون تطبيقها يجمع الحقائق و الاستنتاج بعد تحليل مع مراعاة الخلفية التاريخية<sup>١٣</sup>. يستخدم الباحث هذا المنهج في بيان تاريخ حياة الماوردي و ابن خلدون و آرائهما في الخليفة.

٢. المنهج الوصفي الاستقرائي (*Descriptive Method*) هو المنهج العلمي الذي تكون علمية المسائل بجميع المعطيات ترتيبها و تحليلها نمودجا للحصول إلى الاستنباط<sup>١٤</sup>. يستخدم الباحث هذا المنهج في جمع الحقائق العلمية المتعلقة بآراء الماوردي و ابن خلدون في مسألة الخليفة.

٣. المنهج التحليلي الداخلي للوثائق (*Analytic Document Method*) : هو المنهج الذي يتجه أساسا إلى تحليل مضمون الوثيقة تحليلا

<sup>13</sup> Koentjoroningrat, *Methode Penelitian Masyarakat*, Gramedia, Jakarta 1989, hal : 89

<sup>14</sup> Prof. Dr. Warno. S, *Pengantar Penelitian Ilmiah*, Tarsito, Bandung, 1990, hal : 24

يبدأ من الخطوط واللغة وينتهي بقياس بما يحتوي عليه الوثيقة من معلومات تبعا لعدة مقاييس<sup>١٥</sup>. يستخدم الباحث هذا المنهج لبحث مضمون الوثيقة في مسائل الخليفة وما يتعلق به.

٤. المنهج التحليلي (*Analytic Method*) هو تركيز الفكرة من تحليل المسألة من المسائل المجموعة ثم بيانها و مناقشتها بعد ذلك<sup>١٦</sup>. استخدام الباحث هذا المنهج لتحليل آراء الماوردي و ابن خلدون في مسألة الخليفة.

٥. منهج المقارنة (*Comparatif Method*) هو المنهج الذي يقارن بين الصور المختلفة في المسائل المذكورة<sup>١٧</sup>. يستخدم الباحث هذا المنهج لمعرفة وجه الاتفاق و الاختلاف بين آراء ابن خلدون في مسألة الخليفة.

## ٨. طرق البحث

الخطة التي رسمها الباحث لتسهيل بلوغ الأفكار في كتابة هذه الرسالة و ليكون البحث منظما و واصلا إلى الأهداف المرجوة فرتب الباحث علي الأبواب التالية :

<sup>١٥</sup> حامد طاهر، منهج البحث بين النظر والتطبيق، دار النصر للتوزيع والنشر، ص : ١٣٩

<sup>١٦</sup> محمود يونس، و قاسم بكري، التربية و التعليم، مطبعة دار السلام، ككتور، ص : ٤٦

<sup>١٧</sup> Prof. Dr. Warno, S, Lock. cit, hal : 24

الباب الأول : في هذا الباب يحتوي البحث علي مقدمة البحث حيث يتكلم الباحث فيه عن خلفية البحث و توضيح العنوان و الدواعي التي تدفع الباحث إلي كتابة البحث و تحديد المسألة و الهدف الذي يرمي إليه الباحث و منهج البحث الذي يحلل به البحث و طريقة البحث التي يخطو عليها ببحثه.

الباب الثاني : في هذا الباب بدأ الباحث ببحثه في تاريخ حياة الماوردي و ابن خلدون و الخليفة و قسمه إلي ثلاثة فصول حيث يتكلم في الفصل الأول عن تاريخ حياة الماوردي، و الفصل الثاني عن تاريخ حياة ابن خلدون و الفصل الثالث عن الخليفة.

الباب الثالث : يشرح فيه الباحث المقارنة بين نظرية الماوردي و ابن خلدون في شروط الخليفة و قسمه إلي ثلاثة فصول، الفصل الأول يبحث عن شروط الخليفة عند الماوردي و ابن خلدون و الفصل الثاني يبحث عن واجبات الخليفة عند الماوردي و ابن خلدون، و الفصل الثالث يبحث عن وجه الاتفاق و الاختلاف بينهما.

الباب الرابع : يكتب الباحث في الباب الأخير من هذا البحث نتائج بحثه و الاقتراحات و الاختتام.